القول الرضي

بتصحيح حديث الترمذي

في فضل معاوية الصحابي

رضي الله عنه

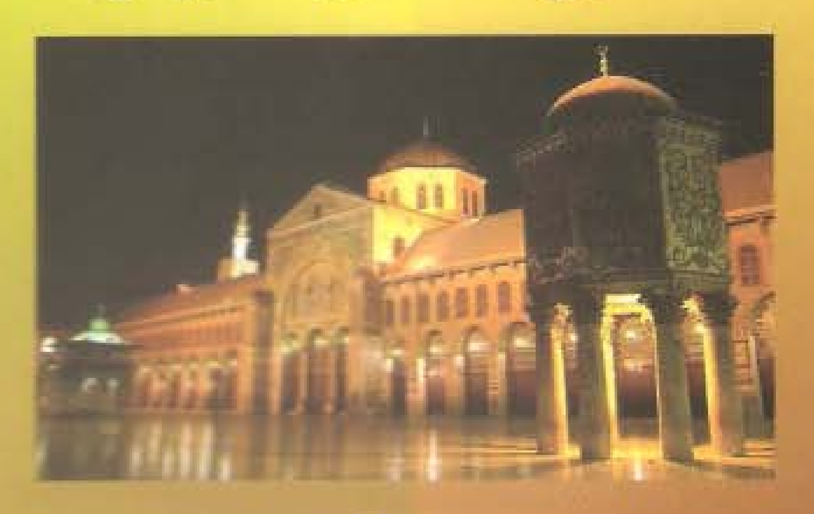
تصنيف

الشيخ المحدث مخدوم محمد إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف

ابن المخدوم محمد الهاشمي التتوي السندي

تحقيق ودراسة

الشيخ أحمد فريد المزيدي



دار [illegible]

للبحث العلمي

القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي في فضل معاوية الصحابي رضي الله عنه

تصنيف

الشيخ المحدث مخدوم محمد إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن المخدوم
محمد الهاشمي التتوي السندي

تحقيق ودراسة

الشيخ أحمد فريد المزيدي

الناشر

دار الحقيقة

للبحث العلمي

دار الحقيقة
للبحث العلمي

الكتاب: القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي في فضل معاوية الصحابي ﷺ

المؤلف: مخدوم محمد إبراهيم التتوي السندي

تحقيق وتعليق: الشيخ أحمد فريد المزيدي

الناشر: دار الحقيقة

سنة الطباعة: ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

بلد الطباعة: القاهرة، مصر

رقم الإيداع: ٢٣٤٨/ ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: 2-93-6156-977

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المصطفى الهادي الأمينﷺ، وعلى آله بيته السادة الأطهار المكرمين المباركين، ورضي الله عن صحابته الأبرار الأخيار المقربين، وعلى تابيعهم وسائر التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد ... فإنه لما انتشر بين الناس البدع والضلالات، وسرى الجهل إلى سائر الجهات، أشاع الروافض رفضهم بين الناس، وأظهروا ما انطووا عليه من الخبث والدس والإلباس، فشمر عند ذلك علماء أهل السنة ساعد الجد والاجتهاد، لتطهير ما لوث به أهل الأهواء وجه الأرض من الفساد، فردوا عليهم في كتبهم أتم رد، وصدوهم عما ذهبوا إليه أكمل صد، بدلائل جلية، وبراهين قطعية.

وقد رأينا ببلاد الإسلام من الأدعياء المتنسبين إلى مذهب أهل السنة كذبًا لأن الطعن في معاوية ﷺ وسبه ولعنه خروج عن السنة ووقوع في مذهب الروافض الباطل، المخالفين اتفاق الأئمة، فهم من استهوتهم الشياطين بالطعن في معاوية الصحابي الجليل، وإن لم يطعن قلل من شأنه بأنه من مسلمة الفتح وأنه من الطلقاء إلى غيرها من الأمور .. حتى وصل بالبعض منهم إلى أن يتوقف في شأنه و يعرضه على ميزان الجرح والتعديل .. ناسيًا أو متناسيًا أنه من صحابة رسول الله ﷺ، وأن الأمة قد أجمعت على تعديلهم دون استثناء من لابس الفتن منهم و من قعد .. و لم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة، ثم إنهم يتنطعون في هذه الأيام بسميج عباراتهم المختلة اللفظ والمعنى فاسدة التركيب والمبنى، وزعموا أنهم من أهل السنة والكتاب؛ ولكن أين القمر من نبح الكلاب؛ وأبى الله إلا أن يفضح من تنقّص بالصحابة الأخيار، وقادة هذه الأمة الأبرار، وأن يرى الناس عورته ويغريه أن يكشف سوءته.

نعوذ بالله من الذل والخذلان، ونستجير به سبحانه من الفضيحة والخسران،

ثم إنهم ينسبون أقوالهم إلى من ليس له في العلم يد واتخذوه بزعمهم غرضًا ليأمنوا به من رشق السهام؛ وما دروا أن دسائسهم التي تجاوزت الحد، لا تكاد تخفى على أحد، ومن مزيد جهلهم أن كلا منهم من مزيد فرحه بها تراه كأنه قد أعطي قرطي مارية، أو أنه عاشق واصلته بعد طول الهجر غانية، ولو أنهم عرفوا مسألة من العلوم، أو شموا رائحة من منطوق أو مفهوم لعملوا بها عمل الهر فسوها في التراب، أو أحرقوها في النار ولم يفضحوا أنفسهم بين أهل العلم وذوي الآداب، حيث إنهم أظهرت عباراتهم ما كتموه من نفاقهم، وصرح سواد وجوههم ما جحدوه من زيغهم وشقاقهم.

قال عمر بن الخطاب ﷺ: «لا تذكروا معاوية إلا بخير».

ويقول الإمام مالك – رحمه الله – في الذين يقدحون في الصحابة ﷺ: إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك ، فقدحوا في أصحابه حتى يقال رجل سوء و لو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين .

فسألني بعض الإخوان ممن جعلهم الله ردعًا لهؤلاء الأوعية في سوق اللغو ومصائد الشيطان، أن أُخرج كتابًا في الرد عليهم وصد البدع والخرافات لديهم، فهداني الله لهذه الرسالة النادرة، التي ترد عن الصحابي جليل معاوية ﷺ، وتكون بمثابة السهام في عنق الأفاعي ناحرة.

هذا .. وقد قمت بالضبط والتحقيق، والتخريج، والعزو والتعليق، ووضع دراسة وذيل ملحق لكل باحث عن مسائل التحقيق، وما هو إلا جهد المقل، ومحاولة الاقتراب من دخول الباب، وطمعًا في ورثة أُولي الألباب.

وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ هادي العباد، ولباب اللباب، وموصل الألباب لحضرة القدوس الوهاب.

كتبه/ أبو الحسن والحسين الشريف: أحمد فريد المزيدي ٠١٠١٤٦٣٠٢٧

التعريف بالمصنف

هو الشيخ المحقق المربي المحدث مخدوم محمد إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف ابن المخدوم محمد الهاشم الحارثي المطلبي الهاشمي القرشي التتْوي السندي.

قلت: وقد بحثت فيما بين يدي من مصادر كثيرة وواسعة فلم أعثر على ترجمة للشيخ إلا ما وجد بغلاف الرسالة الخطية وذكره لنفسه في ديباجة المخطوط.

ومن الواضح أن المصنف سبط الشيخ مُفتي الحنفيةِ بمكة المكرمة المخدوم محمد هاشم رحمه الله وهو من السلالة العلمية بوادي السند، ونرى عدداً كبيراً من العلماء والفقهاء في هذه العائلة، وتسمى هذه العائلة بـ«عائلة المخاديم»ولكن الشيخ محمد هاشم رحمه الله كان فريد دهره ووحيد عصره، يندر نظيره في السند. ولد هذا العبقري لعاشر ربيع الأول سنة ١١٠٤ للهجرة.

نسبه: هو المخدوم محمد هاشم بن عبد الغفور بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن خير الدين ، الحارثي السندي البتورائي ثم البهرامفوري ثم التتوي وهو من قبيلة بجنور.

نشأته العلمية: درس الشيخ على أبيه العلوم المتداولة ، ثم رحل إلى «تته» وتتلمذ على الشيخ محمد سعيد التتوي ثم اتصل بالأستاذ الكبير والفاضل الشهير ، المخدوم ضياء الدين التتوي ١٠٩١-١١٧١ للهجرة ، تلميذ المخدوم ، عنايتِ الله التتوي ، وقرأ عليه الحديث وبعض الكتب من الدراسات العليا ، ثم رحل إلى الحجاز ، واستفاد من فضلاء الحرمين الطيبين ، كالشيخ عبد القادر الحنفي الصديقي المكي ، والشيخ عبد بن علي المصري، والشيخ محمد أبي طاهر المدني ، والشيخ علي بن عبد الملك الدراوي.

بيعته: ولما انتهى المخدوم من دراساته رغب إلى تزكية النفس وتصفية الباطن، فحضر في خدمة الشيخ أبي القاسم النقشبندي التتوي رحمه الله، ليأخذ عنه التصوف؛ ولكنه أرسله إلى الشيخ السيد سعد الله السورتي في «سورت» فأقام عند شيخه يخدمه سنة كاملة، فألبسه شيخه خرقة الخلافة ، ثم رجع إلى وطنه في ١١٢٧هـ.

خدماته الدينية والعلمية: كان يدرس في المدرسة الكبرى في «تته»، ويلقي مواعظه كل يوم جمعة في المسجد الجامع «جامع خسرو». كما أنه كان يُدرس الحديث النبوي كل يوم بعد صلاة العصر في مسجده .

من كتبه: بذل القزة في سني النبوة، جنة النعيم في فضائل القرآن الكريم، فاكهة البستان في تنقيح الحلال والحرام، حياة القلوب في زيارة المحبوب، كشف الرين في مسألة رفع اليدين. والثبت المشهور «إتحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبد القادر». وغير ذلك من التصانيف الكثيرة.

ويظهر من مطالعة مؤلفاته أنه كان من عشاق سيدنا محمد ﷺ ، متأسياً بأسوته الكريمة ومتمسكاً بآثاره وسننه العلية ومن شاء الاطلاع على أحواله ومقاماته في حب الرسول فليطالع قصائده في مدح الرسول سيدنا محمد ﷺ .

وكانت حياته معمورة بالجد والاجتهاد : والعمل والتفكير، وهذه هي الحياة الحقيقية : ليس الحياة بأنفاس نرددها إن الحياة حياة الفكر والعمل، وفي الحقيقة كان المخدوم من أكابر دعاة الإسلام، لا يألو جهده برهة عن تبليغ دعوة الدين، فتشرف بمساعيه مئات من المشركين بثروة الإسلام. وكان يبعث الرسائل إلى سلاطين عصره، اقتداءً بسنة سيدنا محمد ﷺ.

وقد أثنى عليه معاصروه وكبار علماء السند.

وفاته: انتقل الشيخ محمد هاشم السندي إلى جوار ربه سنة ١١٧٤ هـ ودفن – رحمه الله– في مقابر مكلي قرب «تته» وقبره معروف هناك.

وانظر: «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمى بـ«نزهة الخواطر وبهجة السامع والناظر» للعلامة الشريف عبد الحي فخر الدين الحسيني اللكنوي (٦/ ٨٤٢).

* * *

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب الوجود، والصلوة والسلام على من لم يشم لنفحة من

الا ما استفاض من جود حضرة الرحمن بصاحب المقام المحمود شفيع الكل في الكل

باليوم الموعود وعلى آله واصحابه وازواجه وعلماء امته واولياء ملته واتباع

شريعته الذين حافظوا على الحد وذا ما بعد فيقول العبد رهين شهوات

خراب سوئه وسهوه الراجي الى الفيض الاقدس القديم الدائم ابرهيم بن

الشيخ عبد اللطيف بن المخدوم محمد هاشم هداه الله سبحانه لما يحب ويرضاه

ولاجله من اتخذ الهه هواه واذاقه من قواميس المتابعة الخالصة فارضاه

انه قد اقترح علي اخ لي في الله ساقه الله تعالى الى رضاه ان اكتب شيئا

على حديث اخرجه الامام الحافظ ابو عيسى الترمذي في معوية بن ابي سفيان

رضي الله تعالى عنهما مرفوعا ولما وافق اعداد القول الرضي تاريخ الجمع والتاليف

على هذه الرسالة ذلك التهذيب وسميته القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي

في فضل معوية الصحابي رضي الله تعالى عنه فاقول وعليه تعالى العول في المبدء والمآل

اخرج الترمذي رحمه الله تعالى في سننه حدثنا محمد بن يحيى نا ابو مسهر عن سعيد

بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن ابي عميرة وكان من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعاوية اللهم

اجعله هاديا مهديا واهد به هذا حديث حسن غريب انتهى فانما اخرجه

اربعة سوى عبد الرحمن المختلف في انه صحابي او لا [illegible] محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد

... بها بامل من تماهن ويتبرك ان في ...

... مع بذلك القاضي محمد اكرم النصرپوري في شرحه على شرح النخبة

وانما القول في مثل هذا بجواز العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث

... لا باس له بهذا المقام اللهم الا ان يقال بناء على فرض كون

... ضعيفا ولكن الواقع ان الحديث من الضعف بمراحل كما لا يستتر على ...

... في كتب ائمة الحديث الذين يدور عليهم رحى الجرح والتعديل هذا ما سنح

... سبحانه الحمد والمنة على كل حال والصلوة والسلام على سيدنا

... واله وصحبه واوليا امته وعلماء ملته وامنا شريعته والمبدء

... لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك

... انت العليم الحكيم. تمت الرسالة الشريفة

... للعلامة العالم الرباني العارف بالله الداعي

... على الله الداعي الى الله للشيخ المسمى باسم

... الخليل رضي عنه الجليل آمين

يا رب العالمين

القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي في فضل معاوية الصحابي رضي الله عنه

تصنيف

الشيخ المحدث مخدوم محمد إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن المخدوم محمد الهاشمي التتوي السندي

تحقيق ودراسة

الشيخ أحمد فريد المزيدي

الناشر

دار الحقيقة

للبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وتمم بالخير

مقدمة المصنف

الحمد لله الواجب الوجود، والصلاة والسلام على من لم يشم رائحة من الوجود إلا ما استفاض من جود حضرة الوجود، صاحب المقام المحمود، شفيع الكل في الكل باليوم الموعود، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وعلماء أمته وأولياء ملته وأمناء شريعته الذين حافظوا على الحدود، أما بعد... فيقول العبد رهين شهواته، خراب سوءاته وسهواته، الراجي إلى الفيض الأقدس القديم الدائم، إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن المخدوم محمد الهاشم، هداه الله سبحانه لما يحب ويرضاه، ولا جعله ممن اتخذ إلهه هواه، وأذاقه من قواميس المتابعة الخاصة فأرضاه: إنه قد اقترح عليَّ أخ لي في الله ساقه الله تعالى إلى رضاه أن أكتب شيئًا على حديث أخرجه الإمام الحافظ أبو عيسى الترمذي في معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهما- مرفوعًا، ولما وافق إعداد القول الرضي تاريخ الجمع والتأليف على هذه الرسالة ذلك التشريف، وسميته: **«القول الرضي بتصحيح حديث الترمذي في فضل معاوية الصحابي ﷺ»**.

فأقول وعليه تعالى أعول في المبدأ والمهات: أخرج الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ في «سننه»: حدثنا محمد بن يحيى، نا أبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة- وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية ﷺ: **«اللهم اجعله هاديًا مهديًّا واهد به»**(١) هذا حديث حسن

---

(١) الحديث رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، والترمذي في «جامعه» (٣٨٤٢) وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤١٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٥٨)، (١١٢٩)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٤٩١)، والترقفي في «جزئه» (٤٥/أ) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٦)، و«مسند الشاميين» (١/ ١٩٠)، (٦٠٦)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٤٣٦-٢٤٣٨)، (١٩١٤-١٩١٧)، واللالكائي في «السنة» (٨/ ١٤٤١)، (٢٧٧٨) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٣٦)، (٤٦٣٤) بتحقيقنا، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٧)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٤٠٦) و«تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٥٣٩) والجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ١٩٣) وابن عساكر في «التاريخ» (٦/ ٦٢)، (٥٩/ ٨١-٨٢) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٧٤)، (٤٤٢) وابن الأثير في «أسد الغابة (٣/ ٣١٣)، (٤/ ٣٨٦) والذهبي في «السير» ([illegible]/ ٣٤) من طريق أبي مُسهر.

=
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٢٧) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٥٨/ ٢)والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٤٩٠) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٣٤٣) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٨٠) وابن عساكر (٥٩/ ٨٠-٨١) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٢٢) من طريق مروان بن محمد الطاطري.

ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٤٦)، والخلال في «السنة» (٢/ ٤٥٠)، (٦٩٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣) من طريق عمر بن عبد الواحد، وفي حديثه قصة.

ورواه ابن عساكر (٥٩/ ٨٣) من طريق محمد بن سليمان الحراني أربعتهم عن سعيد بن عبد العزيز، نا ربيعة بن يزيد، نا عبد الرحمن بن أبي عَمِيرة، قال: سمعت النبي ﷺ أنه ذكر معاوية، وقال: **«اللهم اجعله هاديا مهديا، واهد به»**، ووقع التصريح بالسماع في جميع طبقات الإسناد، وسنده صحيح، ورجاله ثقات أثبات، وهو إلى صحابيّه عبد الرحمن على شرط مسلم، فقد احتج برواية أبي مُسهر، عن سعيد، عن ربيعة. ورواه الوليد بن مسلم عن سعيد، واختلف عليه، فرواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢١٦)، ومن طريقه ابن عساكر (٥٩/ ٨٣) عن علي بن بَحر، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا سعيد، كما رواه الجماعة آنفا.

ورواه ابن عساكر (٦٢/ ٦) من طريق محمد بن جرير الطبري، نا أحمد بن الوليد، نا هشام بن عمار وصفوان بن صالح، قالا: نا الوليد بن مسلم، نا سعيد به، كرواية الجماعة.

ورواه ابن عساكر (٨١/ ٥٩) من طريق الساجي، نا صفوان، نا الوليد بن مسلم ومروان بن محمد به مثله ولكن رواه الخلال في السنة (٢/ ٤٥١ رقم ٦٩٩) وابن قانع (٢/ ١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦٦٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٨)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة» (٢/ ٤٠٤) من طريق زيد بن أبي الزرقاء.

ورواه الطبراني في مسند الشاميين(١/ ١٨١)، (٣/ ٢٥٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٨) ومن طريقهما ابن عساكر (٥٩/ ٨٣) والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٤) من طريق علي بن سهل، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن يونس بن ميسرة، عن عبد الرحمن بن عميرة. وقد وهم في الرواية الأخرى الوليد، وأشار لذلك أبو حاتم في «العلل» (٢/ ٣٦٣) وقال ابن عساكر إن رواية الجماعة هي الصواب (٥٩/ ٨٤).

ومما يؤكد ذلك أن الوليد مدلس، وقد عنعن في الرواية الثانية الخطأ، ولمّا صرّح بالتحديث كانت روايته (وهي الأولى) على الصواب، فضلا أن أبا مسهر لوحده أتقن منه، فكيف ومعه غيره من الثقات؟

اختلاف آخر: روى الحديث ابن عساكر (٨٠/ ٥٩) من طريق محمد بن مصفى، نا مروان بن محمد، حدثني سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة مرفوعًا.

قلت: ومحمد بن مصفى له أوهام ومناكير على صدقه، وأبطل ابنُ عساكر زيادة «أبي إدريس» في السند فقال: «كذا رُوي عن محمد بن المصفى عن مروان، ورواه سلمة ابن شبيب، وعيسى ابن هلال البلخي، وأبو الأزهر، وصفوان بن صالح؛ عن مروان، ولم يذكروا أبا إدريس في إسناده، وكذلك رواه أبو مسهر، وعمر بن عبد الواحد، ومحمد بن سليمان الحراني، والوليد ابن مسلم؛ عن سعيد.

غريب، انتهى.

فإنما أخرجه عن أربعة سوى عبد الرحمن المختلف في أنه صحابي أو لا.

أما الأول فهو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو

=

اختلاف آخر: ذكر ابن حجر في «الإصابة» (٦/ ٣٠٩) أن ابن شاهين أخرجه من طريق محمود ابن خالد، عن الوليد بن مسلم، وعمر بن عبد الواحد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن يونس ابن ميسرة، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة به.

وعلقه الذهبي عن أبي بكر بن أبي داود (وهو من شيوخ ابن شاهين): حدثنا محمود به. «السير» ٣/ ١٢٦.

قلت: وهذا خطأ دون شك، وقد رواه الخلال عن يعقوب بن سفيان، ورواه ابن قانع عن إسحاق ابن إبراهيم الأنماطي، ورواه ابن عساكر من طريق أحمد بن المعلى، ثلاثتهم عن محمود بن خالد، عن عمر بن عبد الواحد، عن سعيد، عن ربيعة، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة. وقد تقدم تصويبُ أبي حاتم وابن عساكر لرواية الجماعة.

وبعد أن صوّب ابن عساكر رواية الجماعة بدأ يسرد الطرق الغريبة وينقدها، فقال (٥٩/ ٨٤): «وقد رواه المهلب بن عثمان، عن سعيد بن عبد العزيز، عن عبد الرحمن فأرسله، ولم يذكر يونس ولا ربيعة، ووهم فيه»، ثم أسند الطريق.

قلت: المهلب كذاب. [لسان الميزان ٦/ ١٠٨] ورواه البغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ٣٦٧) وابن عساكر (٥٩/ ٨٦) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٧٤) من طريق الوليد بن سليمان، عن عمر بن الخطاب مرفوعا به. وقال ابن عساكر: «الوليد بن سليمان لم يدرك عمر»، وقال الذهبي في «السير» (٣/ ١٢٦): «هذا منقطع»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٤٠٩): «وهذا منقطعٌ، يُقَوِّيه ما قَبلَه». ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢٥٤)، ومن طريقه ابن عساكر (٥٩/ ٨٤) من حديث موسى بن محمد البلقاوي، ثنا خالد بن يزيد بن صبيح المري، عن يونس بن ميسرة، عن عبد الرحمن بن عميرة به.

وفي هذا السند موسى البلقاوي، وهو متروك متهم بالكذب.

وروى الحديث البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٢٨) والترمذي (٣٨٤٣) والرافعي في «التدوين (٣/ ٤٥٥) من حديث عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن عمير بن سعد به مع قصة. وقال الترمذي: «حديث غريب. وعمرو بن واقد يُضَعَّف».

قلت: بل هو متروك الحديث.

ورواه ابن عساكر (٥٩/ ٨٤-٨٥) من وجهين آخرين فيهما عمرو بن واقد أيضاً. وفيهما اختلاف، وحكم ابن عساكر أنهما خطأ.

وفي الباب حديث واثلة عند السقطي في «الفضائل» (٩[illegible]) وابن عساكر ([illegible]) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٩)، وحديث أبي هريرة عند السقطي [illegible] وابن عساكر ([illegible] ٨٩) بمعنى محل الشاهد، وسندهما تالف، وفيهما زيادات منكرة.

عبد الله الذهلي النيسابوري.

روي عن الإمام البخاري في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير موضع في قريب من ثلاثين موضعًا.

ثقةٌ حافظ جليل من الحادية عشر، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح، وله ست وثمانون سنة هكذا ذكره في «تذكرة القاري في حل رجال البخاري»، وصرح بنحو ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تقريبه» وزاد العسقلاني في ترجمته من «تهذيب التهذيب» أن أبا عبد الله النيسابوري الإمام: روى عن عبد الرحمن بن مهدي، وبشر بن عمر الزهراني، ومحمد بن بكر البرساني، ووهب ابن جرير بن حازم، وذكر خلقًا كثيرًا، ثم قال: وخلقٌ كثير.

وروى عنه الجماعة سوى مسلمٌ، وذكر أسماء كثيرة، ثم قال: وآخرون.

قال محمد بن سهل بن عسكر: كنا عند أحمد بن حنبل فدخل الذهلي، فقام إليه أحمد فتعجب الناس منه، ثم قال لبنيه وأصحابه: اذهبوا إلى أبي عبد الله واكتبوا عنه، وقال أبو محمد بن الجارود: سمعت أبا عبد الرحيم محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني يقول: دخلت على أحمد، فقال لي: تريد البصرة؟ قلت: نعم، قال: فإذا أتيتها فالزم محمد بن يحيى، فليكن سماعك معه.

قال أبو بكر بن زكريا: وهو عندي إمامٌ في الحديث.

وقال عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي: سألت أحمد عن محمد بن يحيى ومحمد بن رافع، فقال: محمد بن يحيى أحفظ، ومحمد بن رافع أورع.

وقال أبو عمرو المستملي: سمعت أحمد يقول: لو أن محمد بن يحيى عندنا لجعلناه إمامًا في الحديث.

وقال زنجويه بن محمد: كنت أسمع مشايخنا يقولون: الحديث الذي لا يعرفه محمد بن يحيى لا يُعبأ به.

وقال الدغولي: سمعت صالحًا [يقول سألت الفضل]: عمن أكتب؟ قال: إذا قدمت نيسابور فاكتب عن محمد بن يحيى؛ فإنه من قرنه إلى قدمه فائدة.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: محمد بن يحيى إمام أهل زمانه، قال:

وكتب عنه أبي بالري، وهو ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين، سئل أبي عنه، فقال: ثقة.

وقال النسائي: ثقة مأمون.

وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري، وكان أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن عقدة عن ابن خراش: كان محمد بن يحيى من أئمة العلم.

وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين.

قال ابن الشرقي: سمعت أبا عمرو الخفاف غير مرة يقول: رأيت الذهلي في النوم، فقلت: ما فعل بك ربك؟ قال: غفر لي، قال: فما فعل علمك؟ قال: كتب بماء الذهب، ورفع في عليين.

قال النسائي في «مشيخته»: ثقة ثبت، أحد الأئمة في الحديث.

وقال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل عصره بلا مدافعة.

وقال ابن الأخرم: ما أخرجت خراسان مثله.

وقال أبو أحمد الفراء: محمد بن يحيى عندنا إمام ثقة مبرز.

وقال أبو علي النيسابوري: كان أجل من عباس بن عبد العظيم.

وقال أحمد بن سيار: كان ثقة كتب الكثير ودوّن الكتب.

وقال مسلم: ثقة.

وفي «الزهرة»: روى عن البخاري أربعة وثلاثين حديثًا، انتهى كلام العسقلاني من كتابه «تهذيب التهذيب» مُلخصًا.

وأما الثاني فهو: عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني الدمشقي، شيخ الشام، قال في «التقريب»: ثقة فاضل من كبار العاشرة.

وفي «تذكرة الثقات» قيل: ما رأيت أحدًا في كورة من الكور أعظم قدرًا ولا

أجلّ عند أهلها من أبي مسهر بدمشق، كان إذا خرج إلى المسجد اصطفّ الناس يسلمون عليه ويقبلون يده، وحمله المأمون إلى بغداد في أيام المحنة، فجُرِّد للقتل أن يقول بخلق القرآن، فأبى ومدَّ رأسه إلى السيف، فلما رأوا ذلك منه حُمل إلى السجن.

قال يحيى بن معين: منذ خرجت من باب الأنبار وإلى أن رجعت ما رأيت مثل أبي مسهر، سمع محمد بن حرب الأبرش.

وروى عنه محمد بن يوسف البيكندي في العلم، وقد لقيه المؤلف- أي: البخاري- وسمع منه شيئًا يسيرًا؛ لكنه حدث عنه بواسطة في الإيمان في باب متى يصح سماع الصغير [حديث ٧٥].

فهو ثقةٌ فاضل من كبار العاشرة، مات ببغداد سنة ثمان عشرة ومائتين، وله ثمان وسبعون سنة، انتهى كلام «التذكرة»(١).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب» له: روى عن سعيد ابن عبد العزيز، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة، وصدقة بن خالد، ويحيى بن حمزة، ومالك بن أنس، وذكر أسامي كثيرة، ثم قال: وجماعة.

وروى عنه البخاري في كتاب «الأدب» أو بلغه عنه، وروي له هو والباقون بواسطة، وذكر أسامي من رووا عنه مسبقًا، وعدّ من جملتهم محمد بن يحيى الذهلي، فقال: وغيرهم، قال: قال أبو زرعة الدمشقي: قال لي أحمد: كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث: مروان، والوليد، وأبو مسهر.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: رحم الله أبا مسهر ما كان أثبته!

وقال أبو خيثمة عن ابن معين عنه: ثقة.

وقال أبو حاتم والعجلي: ثقة.

وقال محمد بن عثمان التنوخي: ما بالشام مثل أبي مسهر، وذكره فقال: كان من أحفظ الناس.

وقال مروان بن محمد: كان سعيد بن عبد العزيز يُجلس أبا مسهر معه في صدر المجلس.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/ ١٩٢)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٣٧٥).

وقال أبو حاتم: ما رأيت فيمن كتبنا عنه أفصح منه، ولا رأيت أحدًا في كورة أعظم قدرًا ولا أجلّ عند أهلها من أبي مسهر بدمشق.

وقال أبو داود: كان من ثقات الناس لقد كان من الإسلام بمكان.

وقال ابن حبان: كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان، وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والعدالة لشيوخهم.

وقال دحيم: ولد سنة أربعين، وكذا قال غير واحد.

قال أبو حاتم: ثقة، وقال الحاكم أبو أحمد: كان عالمًا بالمغازي وأيام الناس.

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان ابن معين يُفخِّم من أمره.

وقال في ترجمة عمرو بن واقد من كتاب «الضعفاء»: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، وقال الخليلي: ثقة حافظ إمام متفق عليه.

وقال: الحاكم: إمام ثقة. انتهى كلام العسقلاني في «تهذيب التهذيب» مختصرًا.

وأما الثالث فهو: سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي الدمشقي أبو محمد، ويقال أبو عبد العزيز.

قال في «تهذيب التهذيب» للحافظ العسقلاني: قرأ القرآن على ابن عامر، ويزيد بن أبي مالك، وسأل عطاء بن أبي رباح، وروى عن الزهري، وربيعة بن يزيد الدمشقي، وذكر على أسماء ثم قال: وجماعة.

روى عنه الثوري وشعبة وهما من أقرانه، وابن المبارك وأبو مسهر، وذكر أسامي كثيرة، ثم قال: وجماعة. قال: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في الشام رجل أصح حديثًا من سعيد بن عبد العزيز، هو والأوزاعي عندي سواء.

وقال ابن معين وأبو حاتم والعجلي: ثقة.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدحيم[1]: من بعد عبد الرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول؟ قال: الأوزاعي وسعيد. قال: وقلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة. [illegible] الحجة عبيد الله بن

(١) في الأصل (نعيم)، وفي التهذيب (دحيم) وقد أثبتنا أنه دحيم لأنه الصواب.

عمرو ومالك والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز.

وقال عمرو بن علي: حديث الشاميين ضعيف إلا نفرًا، منهم الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز.

وقال أبو حاتم: كان أبو مسهر يُقدِّم سعيد بن عبد العزيز على الأوزاعي ولا أُقدِّم في الشام بعد الأوزاعي على سعيد أحدًا.

وقال مروان بن محمد: كان علم سعيد في صدره.

وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال أبو مسهر: قد اختلط قبل موته.

وقال أحمد: بلغني عن أبي مسهر أنه قال: ولد سنة تسعين.

وقال أبو مسهر وغير واحد: مات سنة سبع وستين ومائة.

وقال سليمان بن سلمة الخبائري: مات سنة ثمانٍ وستين.

وقال الحاكم أبو عبد الله: هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة.

وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله.

وقال أبو جعفر الطبري(١): رأى أنسًا، وكان فاضلاً دَيِّنًا وورعًا، وكان مفتي أهل دمشق.

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من عُبَّاد أهل الشام وفقهائهم ومتقنيهم في الرواية.

وقال الآجري عن أبي داود: تغير قبل موته.

وقال البخاري في «تاريخه»(٢): قال علي عن الوليد بن مسلم: أحدثكم عن الثقات صفوان بن عمرو، وابن جابر، وسعيد بن العزيز.

وقال الدوري عن ابن معين: اختلط قبل موته. انتهى كلام العسقلاني في

---

(١) في الأصل (أبو جعفر الطبري)، وفي التهذيب (أبو جعفر العامري).

(٢) في «الكبير» (٣/ ٤٩٧).

«تهذيب التهذيب» ملتقطًا.

قلت: وبالجملة فهو وإن لم يُخرج عنه البخاري في «صحيحه»، فقد أخرج هو عنه في «الأدب المفرد»، ومسلم في «صحيحه»، والأربعة الباقية أصحاب السنن، وقد سَلف أنه حجة.

وقال الحافظ الذهبي في «ميزانه» أنه أحد الأئمة الثقات، وأشار حمزة الكناني إلى أنه تغير بآخره، وسمع من مكحول، وكان يحفظ، فإنه قال: ما كتبت حديثًا قط.

قال ابن معين: حجة، وقال أحمد: ليس بالشام أصحُّ حديثًا منه، وقال الوليد ابن مزيد: كان الأوزاعي إذا سئل عن مسألة وسعيد بن عبد العزيز حاضر، قال: سلوا أبا محمد، وكان أيضًا من العُبَّاد القانتين.

وقال الوليد بن مزيد: سئل سعيد بن عبد العزيز عن الكَفَاف من الرزق، قال: جوع يوم، وشبع يوم. وكان ممن يحيى الليل ﷺ وأرضاه. انتهى كلام الذهبي[1].

وأما الرابع فهو: ربيعة بن يزيد الإيادي أبو شعيب الدمشقي القصير، قال العسقلاني في «تقريبه»: ثقة عابد من الرابعة. انتهى.

وقال في «تهذيب التهذيب»: روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، والنعمان ابن بشير، وذكر جماعة، ثم قال: وجماعة، وروي عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وعَدَّ أسماء، ثم قال: وغيرهم.

قال: قال العجلي، وابن عمار، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والنسائي: ثقة.

وقال: أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز: لم يكن عندنا أحد أحسن سمتًا في العبادة من مكحول، وربيعة بن يزيد.

مات في إمارة هشام بن إسماعيل، خرج غازيًا فقتله البربر.

وقال ابن يونس: قتلته البربر سنة ثلاث وعشرين ومائة، وأرَّخه ابن أبي عاصم سنة إحدى وعشرين.

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من خيار أهل الشام.

وقال ابن سعد: كان ثقة، وروايته عن عبد الله بن عمرو عندي مرسلة. انتهى

---

(١) في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢١٨).

ما لخصته من «تهذيب التهذيب».

قلت: وإني لم أعثر على إخراج الصحيحين عنه إلا أني وجدت إشارة برمز لم أعتمده.

وبالجملة فهو ثقة سواء كان من رجال الصحيحين، أو لم يكن، وها هنا تم الكلام في الأربعة الرواة.

وأما الخامس منهم فهو: عبد الرحمن بن أبي عميرة فأمره مختلَف فيه أشد الاختلاف. في «التقريب»: هو المزني[1] ويقال: الأزدي، مختلف في صحبته، سكن حِمص. انتهى.

وفي «تهذيب التهذيب»: عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني، ويقال: الأزدي، وهو وهْمٌ، سكن حمص.

روى عن النبي ﷺ وعن جبير بن نفير، ويونس بن ميسرة بن حلبس، وربيعة ابن يزيد، وخالد بن معدان، والقاسم أبو عبد الرحمن. له عند الترمذي حديث واحد في ذكر معاوية.

قلت: قال ابن عبد البر: لا يصح صحبته ولا يثبت إسناد حديثه. انتهى.

قلت: لما ذكر الترمذي في سننه الجزم بصحبته، فقال: وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، وأنكر صحة الصحبة له وثبوت الإسناد والوصل لحديثه الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المغربي المالكي- وكان الموضع موضع اختلاف بين الثقات- فراجعت الكتاب المسمى «أُسد الغَابة في معرفة الصحابة» للشيخ علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد أبو الحسن عز الدين الشيباني الجزري الموصلي، الشهير هو وكل من أخويه: المبارك، ونصر الله بابن الأثير، فوجدت فيه حكاية الإنكار عن ابن عبد البر كذلك، ولفظه: عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني عداده في الشاميين. وقال الوليد بن مسلم: عبد الرحمن بن عميرة،

(١) في الأصل (المدني)، وفي التقريب والتهذيب (المزني). اسمه عبد الرحمن بن أبي عَمِيرة، وضَبَطه ابن ماكولا في الإكمال (٦/ ٢٧٦ و٢٧٩) بفتح العين، وكسر الميم، وأوسعُ من ترجم له -فيما رأيت- ابنُ عساكر في تاريخه (٣٥/ ٢٣١)، وصوّب أنه مُزني، وتبعه المزي وغيره.

وقيل عبد الرحمن بن عميرة المزني، وقيل عبد الرحمن بن عمير، أو عميرة القرشي حديثه مضطرب لا يثبت في الصحابة(١)، أخبرنا إبراهيم بن محمد وغير واحد قالوا بإسنادهم إلى محمد بن عيسى السلمي حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن أبي عميرة وكان من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية: «**اللهم اجعله هاديا مهديا واهد به**».

قال أبو عمر: ومنهم من يوقِف حديثه ولا يرفعه، ومن حديثه: «**لَا عَدْوَى وَلَا هَامَةَ**»(٢).

وروي في فضل قريش، قال: وحديثه منقطع الإسناد مرسل لا يثبت أحاديثه ولا تصح صحبته. انتهى(٣).

فظهر أن الحديث ليس بمتواتر ولا مشهور مع أنه من أخبار الآحاد، فهل هو صحيح، ولو على غير شرط الشيخين، فيجب العمل به اتفاقًا، فنقول:

الحافظ الترمذي هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسي بن الضحاك أبو عيسى السلمي الترمذي الملقب بالضرير؛ لأنه بكى حتى عمي في آخر عمره.

قال الحافظ الذهبي في «ميزانه»: هو الحافظ العلَم، ثقة مجمع عليه.

مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بـ«ترمذ»، وكان من أبناء السبعين- رحمه الله- انتهى.

وقال العسقلاني في «تهذيب التهذيب»: أحد الأئمة، طاف البلاد، وسمع خلقًا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين، وقد ذكروا في هذا الكتاب، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذكر.

وقال الخليلي: ثقة متفق عليه.

وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث،

---

(١) اعلم أن ابن عبد البر قد خالف بذلك كلَّ من وقفتُ عليه قَبله، وفيهم كبار الحفاظ كما سيأتي. وقد قال ابن حجر: «وجدنا له في الاستيعاب أوهاما كثيرة، تتبع بعضها الحافظ ابن فتحون في مجلده». انظر: «الأربعون المتباينة» (ص ٢٢)، وأما ابن الأثير فناقلٌ عن ابن عبد البر وتابع له.

(٢) نص الحديث رواه البخاري (٥٣١٦)، ومسلم (٤١١٨)، وأحمد في مسنده (٩/ ١٦).

(٣) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٥)، وأسد الغابة (٢/ ٢٠٨).

صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ، كان يضرب به المثل في الحفظ.

وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب يعني «المسند الصحيح» فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به.

وقال الحاكم أبو أحمد: سمعت عمر بن علان(١) يقول: مات محمد بن إسماعيل البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع، بكى حتى عمي.

وقال أبو الفضل البيلماني(٢): سمعت نصر بن محمد الشيركوهي(٣) يقول: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي. انتهى كلام العسقلاني.

ومع جلالة قدر الحافظ الترمذي إذا هو صرح بقوله: وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، فالظاهر أن الحديث مسند موصول مرفوع غير منقطعٍ ولا مرسل ولا موقوف، ويكون اتضح عدالة الرواة وضبطهم مما أسلفنا، ولم يتحققْ مخالفة في واحد من رواته بأرجح، فلم يكن شاذًا، وما اطلع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فلم يكن معللاً، وأن الاثنين من رواته وهم: محمد بن يحيي الذهلي، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني من رجال البخاري، وأن الثالث وهو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فهو وإن لم يكن من رجال البخاري في «صحيحه» فهو من رجال الأدب المفرد له وقد أخرج له مسلم في «صحيحه»، فالثلاثة ممن يُحتج به، بقي البحث في الرابع وقد مرَّ توثيقه وتعديله كما مرَّ، فالظاهر أن الحديث صحيح، ولو على غير شرط الصحيحين يجب العمل به اتفاقًا، فإن قيل: تغير سعيد بن عبد العزيز في آخر عمره، فكيف يصح الاحتجاج به؟

أقول: قد حررنا وفيَّات الآخذ والمأخوذ عنه ومواليدهما، فولد أبو مسهر سنة أربعين ومائة، ومات سنة ثماني عشرة ومائتين وعمره ثمانٍ وسبعون.

وولد سعيد بن عبد العزيز سنة تسعين، ومات سنة سبع وستين ومائة، وعمره سبعٌ وسبعون سنة، فبين وفياتها إحدى وخمسون سنة، فلم لا يجوز حط أيام الصغر

(١) في الأصل (عمر بن علك)، وفي التهذيب (عمر بن علان).

(٢) في الأصل (أبو الفضل السلياني)، وفي التهذيب (أبو الفضل البيلماني) وهو الصواب.

(٣) في الأصل (الشير كوني)، وفي التهذيب (الشير كوهي).

وعدم التحمل لأبي مسهر، ووضع يسير من آخر عمر سعيد؛ لأجل التغير والاختلاط، كما لا يخفى على من له معرفة في علوم الحديث؟

ثم إن محمد بن يعقوب ابن محمد بن إبراهيم بن عمر الملقب بمجد الدين الفيروز اللغوي القريشي التيمي البكري الشافعي قال في «سفر السعادة» ما لفظه: وباب فضل معاوية ليس فيه حديث صحيح ثابت. انتهى(١).

فالجواب عنه ما أفاده الشيخ عبد الحق الدهلوي في ديباجة شرحه عليه بعد توصيفه المصنف ومدحه إياه ومتنه فقال، مستدركًا: [......](٢).

ويحتمل إن لم يكن الحديث صحيحًا على تقدير عدم العلم بتحمل أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز قبل أيام الاختلاط، فلم يتم الضبط؛ فانحطَّ الحديث عن الصحة، ولم يخالف حتى يكون شاذًّا، ولما حكم الحافظ الترمذي عليه بالحسن فالظاهر أنه لم ينفرد، وقد صرح الإمام ابن الهمام في «فتح القدير» في باب القرآن أنه لا ينزل الحديث عن الحسن ما لم يخالف أو ينفرد. انتهى.

والحسن مما يحتج به عند القوم كالصحيح إلا أن رتبة الحسن دون رتبة الصحيح كما لا يخفى، وعلى هذا الاحتمال صحَّ من الترمذي الحكم عليه بالحُسن إلا أن شرط الحسن أن يروي بطرق فوق الواحد، وإن الغريب ما ينفرد بروايته شخص واحد، فكيف الجمع من الترمذي بالحسن والغربة مع أنهما متنافيان؟ فالجواب الشافي ما أفاده الحافظ العسقلاني: بأن الترمذي يشترط في الحديث الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ مرتبة الصحيح، فإذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب، فعلى هذا الاحتمال فالحديث أيضًا صحيح، والاحتمال لم يخرجه من الصحة؛ لغلبة الظن بتحمل أبي مسهر عن سعيد في مسألة عدم الاختلاط؛ لأن العسقلاني جزم في نهاية «تهذيب التهذيب» فقال: قال الدوري عن ابن معين: اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه فيقول: لا أجيزها لا أجيزها. لكن الترمذي لم يصرح بالصحة، وإنما قال حسن غريب.

---

(١) انظر: «سفر السعادة» (ص١٤٣).

(٢) ما بين [ ] كلام باللغة الأردو نقله المصنف بنصه عن «شرح سفر السعادة».

والجواب عنه ما أفاده الشيخ علي القاري في «شرحه على شرح النخبة»: ولا يخفي أن بعض أفراد الصحيح بالمعنى المتعارف عند أهل الحديث داخل في تعريف الحسن. انتهى[1].

وفيه قال ابن المَوّاق: كل صحيح عند الترمذي حسن، وليس كل حسن صحيح، ولما حكم الترمذي بالحسن المتضمن للصحة لم يحتج إلى تصريح الحكم بالصحة لتصريحه بالصحبة المفيد للإسناد والوصل والرفع قبل ذلك، فهذا الحديث لما صح صح الحكم عليه بالأوصاف الثلاثة الحسن والصحة والغربة؛ لأنه لما صح لم يحتج في الحكم عليه بالحسن إلى تعدد طرقه؛ لحصول الوثوق الذي هو المقصود من التعدد من غير تعدد في اجتماع الأوصاف الثلاثة في حديث واحد صادقة وهذا اصطلاح حديث الترمذي، ولا مُشاحّة في الاصطلاحات، وإلى ذلك أشار ابن سيد الناس اليعمري في «شرح سنن الترمذي»، ومال إليه الملّا على القاري في «شرحه على شرح النخبة» وعلى هذا فما بحثه اليعمري أنه اشترط في الحسن أن يروي نحوه من وجه آخر استدعى، فيبنى عليه ما بني لم يبق على إطلاقه بعد ما عرفت قول العراقي كما لا يخفى، وأما على رأي أبي عمر ابن عبد البر فالحديث مرسل منقطع على الصحيح.

---

(١) قال المناوي في «اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة ابن حجر»: «.. فالجواب: إن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقًا، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى ثم أخذ في بيان المدعى وهو أكثر عرف نوعًا منه بقوله: وذلك لأنه يقول في بعض الأحاديث حسن: وفي بعضها صحيح، وفي بعضها غريب، وفي بعضها حسن صحيح، وفي بعضها حسن غريب، وفي بعضها صحيح غريب، وفي بعضها حسن صحيح غريب، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال: في آخر كتابه الجامع، وما قلنا في كتابنا حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا.

قال المصنف: ففي هذا تصريح بأنه إنما أراد حسن الإسناد، فانتفى أن يريد حسن اللفظ الذي ادعاه بعضهم، وحمل كلامه عليه. انتهى. وأتى بنون العظمة لإظهار بلزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١] فكل حديث يروى ولا يكون راويه متهمًا بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذًا فهو عندنا حديث حسن، فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط، أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب، أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط، أو غريب فقط» [ص ١٢١] بتحقيقنا.

قال الشيخ علي القاري في «شرحه على شرح العسقلاني على نخبته»: والصحيح الذي ذهب إليه الجمهور ومنهم الخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره بحيث يشمل المرسل والمعضل والمعلق. انتهى.

وإن المرسل حجة، قال الشيخ علي القاري في «شرح الشرح» أن المعتمد عند المحدثين أنه ما حذف فيه الصحابي وهو لا شك أنه ثقة، وكذا قال جمهور العلماء أن المرسل حجة مطلقًا بناء على الظاهر من حاله وحسن الظن به أنه ما يروي حديثه إلا عن الصحابي. انتهى.

ثم إن ربيعة بن يزيد تابعي من أهل الطبقة الرابعة كما سلف من تقريب الحافظ، ولا يخفي على من له أدنى معرفة بعلوم الحديث أن الثانية من الطبقات الاثنتي عشرة إلى الخامسة منهم تابعيون على تفاوت طبقاتهم الأربع، فيُقبل هذا المرسل لقبول مراسيل القرون الثلاثة عند الحنفية، وإذا كان ربيعة تابعيًا فعبد الرحمن الذي روي ربيعة عنه لو لم يكن صحابيًا لم ينحط عن درجة من روي عنه، ثم مما يرجح رأي الترمذي هو أنه يثبت الوصل ومخالفه ينكره وينفيه، ومما يدور على ألسنتهم أن المثبت مقدم على النافي؛ لأن مع المثبت زيادة علم ليست مع النافي، والله سبحانه الشافي عن مرض الجهل الطافي، وهو الكافي والمعافي. ثم نقول: القول الجامع ها هنا هو أن الحديث له طريقان: مسند: هو طريق أخرجه الترمذي في «جامعه»، ومرسل: هو ما حكم به أبو عمر بن عبد البر فلا شكَّ في الاحتجاج به وقبوله والعمل عليه.

قال الإمام السيوطي في «تدريبه شرح تقريب النووي»: ولابد في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسند أو وافقه مرسل آخر يشرطه. انتهى[1].

قلت: وأما عندنا معاشر الحنفية فمراسيل القرون الثلاثة يحتج بها وكون الحديث مما أخرجه الترمذي وهو من الصحاح الستة لا يكفي في الحكم بالصحة، كيف؟ وقد انفرد البخاري بأربعمائة وخمسة وثلاثين رجلاً، وتكلموا منهم في نحو

---

(١) انظر: شرح المناوي (ص ١١٧).

من ثمانين رجلا، وانفرد مسلم بمائة وعشرين، وتكلموا منهم في مائة وستين رجلاً بالضعف، ذكره السخاوي في «شرح ألفية العراق»، وانتقدوا عليهما بمائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين، وباقيها مختص بمسلم، صرح بذلك القاضي محمد أكرم النصر بوري في «شرحه على «شرح النخبة»»[1]، وأما القول في مثل هذا بجواز العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، فلا مساس له بهذا المقام اللهم إلا أن يقال بناء على فرض كون الحديث ضعيفًا؛ ولكن الواقع أن الحديث من الضعف بمراحل كما لا يستتر على قرائح الناظرين في كتب أئمة الحديث الذين يدور عليهم رحى الجرح والتعديل.

هذا ما منح عجالة الوقت ولله سبحانه الحمد والمنة على كل حال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وأولياء أمته وعلماء ملته وأمناء شريعته في المبدأ والمآل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣٢].

تمت الرسالة الشريفة للعلامة الرباني العارف بالله الدَّال على الله الداعي إلى الله الشيخ المسمى باسم الخليل رضي عنه الجليل آمين يا رب العالمين.

---

(١) هو «إمعان النظر» للعلامة الإمام القاضي المحدث محمد أكرم بن عبد الرحمن النصر بوري السندي، ولد في أوائل القرن الحادي عشر الهجري، و أبوه القاضي عبد الرحمن كان من القضاة الحنفيين في بلاده.

فوائد مهمة ودراسة عامة على الحديث

أولاً: ذكر علل الحديث والرد عليها:

العلة الأولى: «عبد الرحمن بن أبي عميرة لا تثبت أحاديثه ولم يثبت له صحبة وهو أشبه بالمجهول، قال ابن عبد البر: «وحديثه مضطرب لا يثبت في الصحابة وهو شامي».

ويجاب عن هذه العلة بأنه قد ثبتت صحبة عبد الرحمن بن أبي عميرة بأمرين:
١- في بعض روايات الحديث صرح عبد الرحمن بن أبي عميرة بالسماع من رسول الله ﷺ، وهذا مما يدل على صحبته .

فجاء التصريح بالسماع عنه في «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢٤٠).

قال البخاري عنه: «يعد في الشاميين قال أبو مسهر قال عبد الله بن مروان عن سعيد عن ربيعة سمع عبد الرحمن سمع النبي ﷺ». وجاء التصريح بالسماع عنه عند الآجري في «كتاب الشريعة» (١٩١٥) من رواية أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز به.

وعند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣) من رواية محمد بن سليمان الحراني عن سعيد بن عبد العزيز به.

فلا وجه لإنكار صحبته ﷺ بعد تصريحه بالسماع من رسول الله ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢): «هب أن هذا الحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر ظهرت له فيه علة انقطاع فما يصنع في بقية الأحاديث المصرحة بسماعه من النبي ﷺ، فما الذي يصحح الصحبة زائدًا على هذا؟ ».

٢- أن جل العلماء على ثبوت صحبته ﷺ، بل لا يعرف من نفى عنه الصحبة غير الإمام ابن عبد البر، وتعجب من قوله الحافظ ابن حجر كما في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢) وممن أثبت صحبته من أهل العلم:

* الإمام أحمد وذلك لأنه أخرج هذا الحديث في «مسنده» (١٧٩٢٩) من رواية عبد الرحمن بن أبي عميرة وذلك يدل على أن ابن أبي عميرة صحابي عنده وإلا لما أخرج له لأنه يكون مرسلاً لا مسندًا.

* البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠) قال عنه: «يعد في الشاميين، قال أبو مسهر: قال عبد الله بن مروان عن سعيد عن ربيعة سمع عبد الرحمن سمع النبي ﷺ».

* سعيد بن عبد العزيز التنوخي، أحد رواة هذا الحديث عنه كما في «جامع الترمذي» (٣٨٤٢)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٥/ ٢٣٠) من طريق سعيد ابن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي عميرة، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ.

* ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤١٧) قاله عنه: «المزني وكان من أصحاب رسول الله ﷺ نزل الشام».

* المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٢١) قال عنه: «عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني، ويقال: الأزدي البرني، وهذا وهم لأنه مزني وليس بأزدي وهو أخو محمد بن أبي عميرة، له صحبة، سكن حمص روى عن النبي ﷺ».

* ابن عساكر كما في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٢٩) عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني ويقال: الأزدي أخو محمد بن أبي عميرة، وله صحبة.

* ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢) قال: «وهذه الأحاديث وإن كان لا يخلو إسناد منها من مقال فمجموعها يثبت لعبد الرحمن الصحبة».

* أبو حاتم الرازي وابن السكن وابن البرقي وابن حبان وعبد الصمد بن سعيد وأبو الحسن بن سميع كلهم ذكروه في الصحابة فيما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢): «قال أبو حاتم الرازي وابن السكن له صحبة، وذكره البخاري وابن سعد وابن البرقي وابن حبان وعبد الصمد بن سعيد وأبو الحسن بن سميع ذكروه في الصحابة» وغيرهم كثير.

تتمة القول في صُحبة عبد الرحمن بن أبي عَميرة: كذلك ذكَره في الصحابة: دُحيم، وسليمان بن عبد الحميد البهراني، وبقيّ بن مخلد- مقدمة مُسنده رقم (٣٥٥)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (١/ ٢٨٧)، (١/ ٢٣٨)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٤/ ٤٨٩)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٧٣)، وابن حبّان في الثقات (٣/ ٢٥٢)، وأبو بكر بن البرقي في كتاب الصحابة، وأبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من الصحابة، وأبو بكر عبد الصمد بن سعيد الحمصي في تسمية من نزل حمص من الصحابة، وابن منده في معرفة الصحابة ، وأبو نعيم في المعرفة (١٧/ ٣٧٤)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢/ ٥٣٩)، وابن عساكر، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٤٠٧)، والمِزّي في تهذيب الكمال (٢٨/ ١٧٦) والذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٩)، وفي التجريد (١/ ٣٥٣)، وغيرهم. وانظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ٢٣١) والإنابة لمغلطاي(٢٤/ ٢) .

العلة الثانية: «أن ابن أبي حاتم قد نقل في «العلل» (٢/ ٣٦٣)، عن أبيه أن ابن أبي عميرة لم يسمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ وإنما رواه عن معاوية عن النبي ﷺ».

هذا.. وقد وهم أبو حاتم فيما ذكره عن أبي مسهر ومروان بن محمد من أنهما رويا الحديث من طريق ابن أبي عميرة عن معاوية نفسه، فإن الطرق كلها التي رواها أبو مسهر ومروان ليس فيها لمعاوية ذكر!

ورواية أبي مسهر رواها البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤١٧)، والترمذي في «جامعه» (٣٨٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٩٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١٩١٤،١٩١٥)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٠٧)، كلهم من طريق أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي عميرة وليس لمعاوية فيه ذكر! ورواية مروان بن محمد الطاطري رواها أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩) كلاهما من طريق مروان بن محمد الطاطري عن سعيد بن عبد العزيز به وليس لمعاوية فيه ذكر!

العلة الثالثة: «تلميذ عبد الرحمن بن أبي عميرة وشيخ سعيد بن عبد العزيز هو ربيعة بن يزيد السلمي احتمالاً لا جزمًا قال: «وهو ضعيف جدًّا لاسيما مع ظهور نصبه وهو الذي قال فيه ابن عبد البر: «كان من النواصب يشتم عليًّا ﷺ».

وقال أبو حاتم: «لا يروى عنه ولا كرامة».

والجواب عن هذا من وجوه:

١- من ذهب من أهل العلم بالحديث إلى أن سعيد بن عبد العزيز يروي عن ربيعة بن يزيد السلمي الناصبي؟

لم أجد أحدًا من أهل العلم نصَّ على أن من شيوخ سعيد بن عبد العزيز ربيعة ابن يزيد السلمي.

٢- إن ربيعة بن يزيد السلمي اختلف فيه، ومن أهل العلم من عدَّه في الصحابة وممن نص على هذا:

* البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٨٠)، قال: «ربيعة بن يزيد السلمي له صحبة».

* ابن حبان في «الثقات» (٣/ ١٢٩) قال: «ربيعة بن يزيد السلمي يقال له صحبة».

* قال ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧٢): «وقال بعض الناس له صحبة سمعت أبي يقول ذلك».

* قال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٤٧٧): «وقال العسكري: قال بعضهم: إن له صحبة... وقد استدركه ابن فتحون وأبو علي الغساني وابن معوز علي أبي عمر اعتمادًا على قول البخاري».

٣- على اعتبار فرض أن ربيعة بن يزيد السلمي ليس بصحابي، فهو لا يعرف برواية الحديث، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧٢): «ربيعة بن يزيد السلمي ليس بالمشهور ولا يروى عنه الحديث».

العلة الخامسة: «سعيد بن عبد العزيز الدمشقي، فهو وإن كان موثقًا من رجال مسلم والسنن ومعظمًا عند أهل الشام إلا أنه أختلط في آخر عمره».

وهذا يجاب عليه من وجهين:

* سعيد بن عبد العزيز الدمشقي اختلط في آخر عمره؛ ولكن في أحد طرق الحديث الراوي عنه أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر كما عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وابن سعد في «الطبقات » (٧/ ٤١٧)، والترمذي في «جامعه» (٣٨٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٩٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١٩١٤، ١٩١٥) والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٠٧).

وأبو مسهر ممن روى عن سعيد بن عبد العزيز الدمشقي قديماً وكان يقدمه على الأوزاعي فيما ذكره أبو حاتم كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٤٣) فكيف يقدمه على الأوزاعي ويروي عنه بعد اختلاطه ؟! إن أبا مسهر لم ينفرد بالرواية عن سعيد بن عبدالعزيز الدمشقي بل تابعه على ذلك أربعة من الرواة ويبعد أن هؤلاء الأربعة رووه كلهم عنه بعد الاختلاط وهم كما يلي:

١-الوليد بن مسلم الدمشقي كما عند أحمد في « المسند » (١٧٩٢٩) ، وأبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٨)، ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط»، وفي «مسند الشاميين» (٦٠٦)، والخلال في «السنة » (٢/ ٤٥١)، (٦٩٩).

٢- مروان بن محمد الطاطري كما عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وأبي نعيم في « أخبار أصبهان » (١/ ١٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩).

٣- عمر بن عبد الواحد كما عند الخلال في «السنة» (٢/ ٤٥٠)، (٦٩٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣).

٤- محمد بن سليمان الحراني كما عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣).

العلة السابعة: «مناسبة الحديث كما ذكروا عن ربيعة شيخ سعيد كانت عندما عزل عثمان ﷺ عمير بن سعد الأنصاري من ولاية حمص وولّاها معاوية، وقد عزله عثمان مبكراً عام ٢٤هـ وربيعة راوية المناسبة والحديث لم يمت إلا بعد عام ١٢٠هـ

يعني بينه وبين القصة أكثر من مائة سنة فالانقطاع واضح بين ربيعة وعبد الرحمن بن أبي عميرة».

ويجاب عن هذا بما يلي:

١- أن ربيعة بن يزيد قد توبع في رواية الحديث عن عبد الرحمن بن أبي عميرة رضي الله عنه ولم ينفرد به فقد تابعه يونس بن ميسرة كما عند الطبراني في «المعجم الأوسط » (٦٥٦)، و «مسند الشاميين» (٦٠٦)، والخلال في «السنة» (٢/ ٤٥١)، (٦٩٩).

٢- أن ربيعة بن يزيد صرح بالسماع من عبد الرحمن بن أبي عميرة ﷺ وعبدالرحمن صرح بالسماع من رسول الله ﷺ كما عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠) فأين الانقطاع والإرسال؟

العلة الثامنة: «الاضطراب في ابن أبي عميرة فمرة يقولون عبد الرحمن بن أبي عميرة ومرة عبدالرحمن بن عميرة ومرة المزني وأخرى أنصاري... مما يرجح جهالته».

العلة التاسعة: «رووه عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة ومرة يرويه بعضهم عن سعيد يونس بن ميسرة ولعل هذا إن صح يكون من اختلاط سعيد أيضًا».

العلة العاشرة: «يروونه سعيد عن ربيعة عن ابن أبي عميرة ومرة يروونه عن سعيد عن ربيعة عن أبي إدريس عن ابن أبي عميرة ولعل هذا أيضًا من اختلاط سعيد».

العلة الحادية عشرة : «مرة يكون بين سعيد وابن أبي عميرة شيخ ومرة شيخان ومرة يرويه سعيد عنه مباشرة... ولعل هذا أيضًا من اختلاط سعيد في هذا الحديث».

بذلك تعلم أن مدار هذه العلل على الاضطراب، وهذا اضطراب غير مؤثر والصحيح في الإسناد هو رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي عميرة. وهي رواية الجماعة رواها كل من:

١-الوليد بن مسلم الدمشقي كما عند أحمد في «المسند» (١٧٩٢٩)، وأبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٦)، وفي مسند «الشاميين» (٦٠٦)، والخلال في «السنة» (٢/ ٤٥١)، (٦٩٩).

٢- مروان بن محمد الطاطري كما عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩).

٣- عمر بن عبد الواحد كما عند الخلال في السنة (٢/ ٤٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣).

٤- محمد بن سليمان الحرّاني كما عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٣).

٥- وأبو مسهر كما عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤١٧)، والترمذي في «جامعه» (٣٨٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٩٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١٩١٤،١٩١٥)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٠٧).

كل هؤلاء الخمسة عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي عميرة؛ لذا قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٨٤): «وقول الجماعة هو الصواب».

واعلم أن هذا الاضطراب ليس من النوع الذي يضعف الحديث به؛ لأن وجوه الاضطراب ليست متساوية القوة.

- **من صحح الحديث**: قال الترمذي بعد إخراجه الوجهَ المحفوظ: حديث حسن غريب، قال الجوزقاني: هذا حديث حسن.

وقال الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» (٢٢٥) بعد أن بيّن وهم ابن الجوزي في إعلاله الحديث براويَين ثقتين حسبهما ضعيفين لتشابه الاسم: «وهذا سند قوي».

وقال ابن كثير في «تاريخه» (٤/ ١١): قال ابن عساكر: وقول الجماعة هو الصواب. وقد اعتنى ابنُ عساكر بهذا الحديث، وأطنبَ فيه وأطيبَ وأطرب، وأفاد وأجاد، وأحسن الانتقاد، فرحمه الله، كم من موطن قد برز فيه على غيره من الحفاظ والنقاد.

وقال ابن كثير بعد ذلك (١١/ ٤٠٩-٤١٠): ثم ساق ابنُ عساكر أحاديث كثيرة موضوعة بلا شك في فضل معاوية، أضربْنا عنها صفحًا، واكتفينا بما أوردناه من الأحاديث الصحاح والحسان والمستجادات عما سواها من الموضوعات والمنكرات.
قال ابن عساكر: وأصح ما رُوي في فضل معاوية حديث أبي حمزة عن ابن عباس أنه كاتِبُ النبيِّ ﷺ منذ أسلم، أخرجه مسلم في «صحيحه»، وبعده حديث العرباض: «اللهم علمه الكتاب»، وبعده حديث ابن أبي عَميرة: «اللهم اجعله هاديا مهديا» انتهى كلام ابن كثير بطوله، وكلامُ ابن عساكر هو في «تاريخه» (٥٩/ ١٠٦)، قاله عقب إيراده ما رُوي عن ابن راهويه أنه لا يصح حديث في فضل معاوية، فهو تعقُّب منه لهذا الكلام الذي لم يثبت عن إسحاق أصلاً، وقد نقل كلام ابن عساكر في التصحيح مُقرّا: الفتني في «التذكرة» (ص١٠٠).

وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢/ ٦٢٦): إن الحديث حسن.

وقال الألوسي في «صب العذاب» (ص٧٠) بتحقيقنا: إن لهذا الحديث شواهد كثيرة تؤكد صحته.

وقال ابن حجر في الإصابة (٦/ ٣٠٩): «إن الحديث ليس له علة إلا الاضطراب، فإن رواته ثقات.

وبالجملة: رجاله ثقات رجال مسلم، فكان حقه أن يُصحح، فالحديث صحيح وهذه الطرق تزيدُه قوة على قوة.

مناقشة أخرى في الحكم على الحديث: سبق في التخريج أن الحديث رُوي عن خمسة من الصحابة: عبد الرحمن بن أبي عَمِيرة، وعمر بن الخطاب، وعمير بن سعد، وواثلة، وأبي هريرة، فأما الأحاديث الثلاثة الأخيرة فواهيةٌ لا تدخل في الاعتبار، وأما حديث عمر ففيه انقطاع، وقوّاه ابن كثير بحديث عبد الرحمن بن أبي عميرة، وأما حديث عبد الرحمن فقد اختُلف فيه، وصوّب أبو حاتم وابن عساكر وغيرُهما رواية الجماعة عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن مرفوعًا.

واتفاقُ من رجّح -وحسبُك منهم بأبي حاتم، وبيَّن أوجه الحديث على أن الصواب فيه رواية أبي مُسْهِر ومَن تابعه- يقضي على دعوى إعلال الحديث بالاضطراب، فهذا الاختلاف غير قادح، وإنما يقدح الاضطراب لو تعذر الترجيح وتساوت أوجه الخلاف، وهذا مُنتَفٍ هنا، فالتخريج لوحده كافٍ لتبيين الرواية الراجحة، كيف وقد نصّ على تصويبها الحفاظ؟ فبهذا يجاب عن كلام الحافظ ابن حجر.

وأما إعلال ابن الجوزي للحديث فمن أعجب ما ترى، فقد أخطأ أخطاء مركبة في تضعيفه، فذكر أن مدار الحديث على محمد بن إسحاق البلخي، وهو ليس بثقة، فرد عليه الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» (٢٢٥): «وهذا جهل منه، فإنما محمد بن إسحاق هنا هو أبو بكر الصاغاني، ثقة»، ثم أبطل الذهبي نسبة التفرد له، وهذا واضح في سياق طرق الحديث.

ثم قال ابن الجوزي إن في سنده الآخر إسماعيل بن محمد، وقد كذّبه الدارقطني، فرد عليه الذهبي: «وهذه بليّة أخرى؛ فإن إسماعيل هنا هو الصفّار، ثقة، والذي كذّبه الدارقطني هو المزني يروي عن أبي نعيم».

هذا.. وأما إعلال بعض المتأخرين بتغيّر سعيد بن عبد العزيز فغير سديد؛ إذ لم يُعِلَّ الحديث بهذا أحدٌ من الحفاظ، بل لا تجد مِن مُتقدِّميهم أحدًا يُعل باختلاط سعيد أصلاً، فهو أثبتُ الشاميين وأصحُّهم حديثا؛ كما قال الإمام أحمد وغيرُه، وما غمز فيه أحد، بل ساووه بالإمام مالك، وقدّموه على الأوزاعي، واحتج بروايته

الشيخان وغيرُهما مطلقًا، وقضيةُ اختلاطه أخذها مَن أخذها مِن قول تلميذه أبي مُسْهِر، فقد قال: «كان سعيد بن عبد العزيز قد اختلط قبل موته، وكان يُعرض عليه قبل أن يموت، وكان يقول: لا أجيزها. تاريخ ابن معين رواية الدوري (٥٣٧٧) فظهر أن القصة التي فيها ذكْرُ اختلاط سعيد؛ فيها أيضا امتناعُه عن التحديث حالَه، فلم يضر اختلاطُه روايتَه، فمَن أخذَ أولَ القصة وتَرَكَ آخرها فقد حاد عن النهج العلمي. ثم هَب أن سعيد قد اختلط وحدّث، فمَن رواه عنه (وهو أبو مسهر) عالمٌ بالحديث يَقظٌ متثبّت، بل أثبت الشاميين في زمانه عمومًا، وأثبتهم في سعيد خصوصًا، وكان سعيد يقدّمُه ويخصُّه، وقد رفع من أمره وإتقانه جدًّا الإمامان أحمد وابن معين، ولا سيما الثاني.

فهذه خمسة طرق عن سعيد بن عبد العزيز، وكلهم من ثقات الشاميين، ويبعد عادة أن يكونوا جميعًا سمعوه منه بعد الاختلاط، وكأنه لذلك لم يُعله الحافظ بالاختلاط.

بقي قولُ أبي حاتم إن عبد الرحمن لم يسمع الحديث من النبي ﷺ، وهذا لا يضر في صحة الحديث، لأن أبا حاتم نفسه قد نص على صُحبة ابن أبي عَميرة كما في الإصابة (٦/ ٣٠٨)، وكما قال ابنُه عبد الرحمن، كما في الجرح والتعديل (٥/ ٢٧٣)، فغاية ما هنالك أن تكون روايته من مراسيل الصحابة، وهي مقبولة محتج بها عند أهل العلم، وأمثلتها كثيرة. وربما كان كلام أبي حاتم منصبا على قول عبد الرحمن: سمعت النبي ﷺ، فيحكم أبو حاتم أن اللفظة غير محفوظة -قارن بصنيع البخاري في التاريخ (٥/ ٢٤٠)- فربما أخذ الحديث عن صحابي آخر، وهذا لا يؤثر في صحة الحديث، كما يقع في روايات بعض الصحابة رضي الله عنهم جميعًا مثل الحسن والحسين وابن عباس -رضي الله عيهم- لأحاديث لم يُدركوها، وهذه لا تجد أحدًا من أهل العلم والفهم يدفعُ صحتَها بدعوى عدم سماعها من النبي ﷺ، علمًا بأنه وقع سماع عبد الرحمن بن أبي عَميرة في هذا الحديث في كثير من مصادره، وفي بعضها التصريح من الراوي عنه بأن عبد الرحمن من أصحاب النبي ﷺ.

وجملة القول أن العلة التي ذكرها أبو حاتم هي من النوع المسمى: العلة غير القادحة، لأنه من الواضح من كلامه أنه لو كانت هناك علة للحديث سوى ما قاله لذكرها.

فتبيّن مما سبق أن سائر ما أُعلّ به الحديث ليس بقادح، وأن المحفوظ منه صحيح السند، ورجاله ثقات أثبات، وثبّته جمع من الحفاظ، فالحُكْمُ لهم، والله تعالى أعلم.

تتمة وفائدة فيما قيل من عدم ثبوت فضائل خاصة بمعاوية ﷺ:

روى ابن عساكر (٥٩/ ١٠٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٤) من طريق أبي عبد الله الحاكم، عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: سمعت أبي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء.

قلت: وعلى هذه العبارة اتكأ غالبُ مَن ردَّ ما ثبت من أحاديث في فضل معاوية ﷺ، وهي عبارةٌ لم تثبت عن الإمام إسحاق؛ المعروف بابن راهُوْيَه، فالراوي عنه: يعقوب بن الفضل ترجمتُه عزيزةٌ جدًّا؛ إذ لم يَذكُرْه ابنُ أبي حاتم ولا ابن حِبّان مع استيعابهما، إنما ذكره الخطيب في «تاريخه» (١٤/ ٢٨٦) باقتضاب شديد، وترجمه الذهبي في «السير» (١٥/٤٥٣) وتاريخ الإسلام [(وفيات سنة ٢٧٧هـ ص٤٩٦)]، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقال الحافظ ابن عساكر بعد روايته له معقّبا: «وأصحُّ ما رُوي في فضل معاوية حديثُ أبي حمزة عن ابن عباس أنه كاتِبُ النبيِّ ﷺ، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، وبعدَه حديثُ العِرباض: «اللهم علّمه الكتاب»، وبعده حديث ابن أبي عَمِيرة «اللهم اجعله هاديًا مهديًّا».

فهذا ردٌّ منه على الكلام المنسوب لإسحاق، ورأيتُ ابنَ حَجَر الهيتَمي يُشكك في ثبوت التضعيف عن إسحاق كما في «تطهير الجَنان» له (ص١٢)، وربما احتجَّ

بعضُهم بقِصةٍ غير صريحة في الباب تُروى عن الإمام النَّسائي من وجوه مختلفة المتن والمكان، انظرها في «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨-٣٣٩)، و«بغية الراغب المُتَمَنِّي» للسخاوي (ص١٢٧-١٣٢).

ونقل المزي عن ابن عساكر قوله: «وهذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد أبي عبد الرحمن -يعني النسائي- في معاوية بن أبي سفيان وإنما تدل على الكف في ذكره بكل حال، ومما يفيد في فهم قصة النَّسائي قولُ سفيان الثوري: إذا كنتَ في الشام فاذكرْ مناقب علي، وإذا كنتَ في الكوفة فاذكر مناقب أبي بكر وعمر.

وقوله: منعتنا الشيعة أن نذكر فضائل علي «الحلية» (٧/ ٢٧)، وقول شعبة في بيته بالكوفة: لقد حدثنا الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﷺ، عن النبي ﷺ بشيءٍ لو حدّثتكم به لرقصتم، والله لا تسمعونه مني أبدًا.

انظر: «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣/ ٣٥٤)، و«الحلية» (٧/ ١٥٧)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦٠)، وكلام الأئمة في مثل هذا كثير، وإنما اقتصرت على الثوري وشعبة لإمامتهما ولأنهما كوفيان.

ويُخالف كلَّ هذا تصحيحُ جَمْعٍ من الحفاظ لأحاديث في فضائل معاوية، وتبويبُ بعضهم لذلك، كالترمذي وغيره، بل وإفرادُ بعضهم لمناقبه.

وقال الحافظُ أبو موسى المَديني: معاوية ﷺ ذو فضائل جمة، وذكر أحاديث عدة في ذلك، منها ما ثبت وما لم يثبت.

انظر: السنة للخلاّل (ص١٠٢)، (٧١).

الخليفة معاوية ﷺ

كان من كتاب الوحي تحت يد النبي ﷺ فقد استأمنه النبي ﷺ وهناك من يرد حديث معاوية ﷺ فكفى بهذا ضلالاً.

فعن سهل بن الربيع بن الحنظلية أنه حينما قدم على رسول الله ﷺ عيينة بن حصن والأقرع بن حابس فسألاه فأمر لهما بما سألا وأمر معاوية فكتب لهما بما سألا» [أبو داود في سننه (١٦٢٩)].

وعن شعبة عن أبي حمزة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال له: «اذهب وادع لي معاوية» وفي رواية زاد ابن عباس رضي الله عنهما «وكان كاتبه»(١)

وعن عمير بن سعد الأنصاري ﷺ قال: لا تذكروا معاوية إلا بخير فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «اللهم اهد به».

فهي دعوة مستجابة من النبي ﷺ فيا تُرى ماذا يقول الذين يطعنون في معاوية؟ أم أنهم أحسن حكماً من رسول الله ﷺ والعياذ بالله؟!

وفي حديث أم حرام: «أن رسول الله ﷺ نام عندها ثم استيقظ وهو يضحك قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من أمتي عُرضوا عليّ غزاة في سبيل الله يركبون ثبج –وسط– هذا البحر ملوكا على الأسرّة – أو مثل الملوك على الأسرّة» قالت: فقلت يا رسول الله: ادع الله أن يجعلني منهم قال: «أنت من الأولين» فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت». [رواه البخارى (٦٦٠٠)، ومسلم (١٩١٢)].

قال ابن كثير: «يعني جيش معاوية حين غزا قبرص ففتحها في سنة سبع وعشرين أيام عثمان بن عفان وكانت معهم أم حرام فماتت هناك بقبرص، ثم كان أمير الجيش الثاني ابنه يزيد بن معاوية ولم تدرك أم حرام جيش يزيد، وهذا من أعظم دلائل النبوة» [البداية والنهاية (٨/ ٢٣٢)].

---

(١) رواه مسلم والراوية التى فيها الزيادة عن أحمد والآجرى.

وعن أم حرام أيضًا قال رسول الله ﷺ: «أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا» قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله أنا فيهم؟ قال: «أنت فيهم» ثم قال النبي ﷺ: «أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم»، فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لا» [رواه البخارى ٢٧٠٧].

وقال الحافظ ابن حجر: «وقوله: قد أوجبوا أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة» [الفتح (٦/ ١٢٨)].

وكان رأي عمر ﷺ في معاوية عمليًا؛ فقد استعمله على الشام، وعمر أبعد ما يكون عن الهوى ومن أكثر الناس فراسة وحكما على الرجال، ومعنى ذلك أنه رضي معاوية لأحوال المسلمين وأنه يصلح للإمارة والحكم لا كما يصفه المغرضون.

وقال البغوي: حدثنا عمي عن الزبير حدثني محمد بن علي قال: كان عمر إذا نظر إلى معاوية قال: هذا كسرى العرب. وفي مسند أحمد وأصله في مسلم عن ابن عباس قال: قال لي النبي ﷺ: «ادع لي معاوية» وكان كاتبه.

وقد روى معاوية أيضًا عن أبي بكر وعمر وعثمان وأخته أم المؤمنين أم حبيبة بنت أبي سفيان. وروى عنه من الصحابة ابن عباس وجرير البجلي، ومعاوية بن خديج والسائب بن يزيد وعبد الله بن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم.. [الإصابة (٦/ ١١٣)].

وعن ابن أبي مليكة: «قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا بواحدة، فقال: «إنه فقيه» [البخارى ٣٤٨٠].

وهذه شهادة حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذه الشهادة بالفقه من ابن عباس تدل على أن معاوية كان من المجتهدين؛ إذ لفظة (فقيه) في القرون الأولى عصر الصحابة وأتباعهم ترادف -المجتهد المطلق- في القرون المتأخرة كما هو معلوم.

وقال أبو الدرداء ﷺ لأهل الشام: «ما رأيت أحدا أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من إمامكم هذا -يعني معاوية».

وقال قبيصة بن جابر: «ألا أخبركم من صحبت؟ صحبت عمر بن الخطاب فما رأيت أفقه فقها ولا أحسن مدارسة منه، ثم صحبت طلحة بن عبيد الله فما رأيت رجلا أعطى للجزيل من غير مسألة منه، ثم صحبت معاوية فما رأيت رجلا أحب رفيقا ولا أشبه سريرة بعلانية منه» [تاريخ الطبرى (٣/ ٢٦٩)].

وورد عن جماعة من السَّلف أنهم ذكروا عمر بن عبد العزيز وعدله، فقال الأعمش: «فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: في حلمه؟ قال: لا والله بل في عدله».

وعن أبي أسامة حماد بن أسامة بن زيد وقد قيل له: «أيهما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: أصحاب رسول الله ﷺ لا يقاس بهم أحد» [الشريعة للآجري (٣/ ٥٢٠)].

وقال عبد الله بن المبارك: معاوية عندنا محنة فمن رأيناه ينظر إليه شزرًا اتهمناه على القوم -يعنى الصحابة. [البداية والنهاية (١١/ ٤٤٩)].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى: سئل المعافى بن عمران : أيهما أفضل معاوية أم عمر بن عبد العزيز، فغضب وقال للسائل: أتجعل رجلاً من الصحابة مثل رجل من التابعين، معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله. [البداية والنهاية (١١/ ٤٥٠)].

وسئل الأمام أحمد بن حنبل ﷺ: ما تقول رحمك الله فيمن قال: لا أقول إن معاوية كاتب الوحي ولا أقول أنه خال المؤمنين فإنه أخذها بالسيف غصباً؟ قال أبو عبد الله: هذا قول سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ونبين أمرهم للناس. [السنة للخلال (٢/ ٤٣٤)].

وقال ابن أبى العز الحنفى: «وأول ملوك المسلمين معاوية وهو خير ملوك المسلمين». [شرح العقيدة الطحاوية (٥١٠)].

وقال الإمام ابن كثير في فضل معاوية ﷺ: خال المؤمنين وكاتب وحي رسول رب العالمين. [البداية والنهاية (٨/ ٢٠)].

وقال الإمام الذهبي عنه: هو أمير المؤمنين ملك الإسلام. [السير (٣/ ١٢٠)].

ويقول الإمام النووي: «... وأما معاوية ﷺ فهو من العدول الفضلاء والصحابة النجباء ﷺ» [شرح النووى لصحيح مسلم (١٥/ ١٤٠)].

وقال ابن خلدون: «وقد كان ينبغي أن تلحق دولة معاوية وأخباره بدول الخلفاء وأخبارهم فهو تاليهم في الفضل والعدالة والصحبة» [العبر (٢/ ١١٤٠)].

وينبغي التنبيه على أن الأحاديث التي يطعنون بها في معاوية ﷺ قسمان:

الأول: أحاديث موضوعة لا يصح أن تنسب إلى رسول الله ﷺ وإنما اخترعها الضلال ليطعنوا في هذا الصحابي الجليل ويوغروا الصدور عليه ومنها:

«اللهم أركسهما في الفتنة ودعّهما في النار دعًّا» أي معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما»، « يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي» فطلع معاوية، «قام النبي ﷺ خطيبا، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة. فقال النبي ﷺ: «لعن الله القائد والمقود».

هذا من أسمج وأقبح الكذب فمعاوية لم يتزوج إلا في زمن عمر وولد له يزيد في زمن عثمان سنة سبع وعشرين من الهجرة، وكذلك: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»[1].

قال الإمام ابن حجر الهيتمي: «زعم بعض الملحدة الكذبة الجهلة الأغبياء الأشقياء إخوان الضلالة والعناد والبهتان والفساد أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»، وإن الذهبي صحح هذا الحديث وليس الأمر كما زعم، بل ضل وافترى ولم يصححه الذهبي، إنما ذكره في تاريخه ثم بين أنه كذب موضوع لا أصل له، على أنه يلزم على فرض ذلك نقيصة سائر الصحابة إن بلغهم هذا الحديث أو نقيصة من بلغه منهم وكتمه لأن مثل هذا يجب تبليغه للأمة حتى يعملون به، على أنه لو كتمه لم يبلغ التابعين حتى نقلوه لمن بعدهم وهكذا، فلم يبق إلا القسم الأول وهو أن يبلغهم فلا يعملون به، وهو لا يتصور شرعا إذ لو جاز عليهم ذلك جاز عليهم كتم بعض القرآن أو رفض العمل به وكل ذلك محال شرعا، لا سيما مع قوله ﷺ: «تركتكم على الواضحة البيضاء... » الحديث. ومما يصرح بل يقطع بكذب ناقل هذا الحديث تولية عمر له دمشق الشام مدة ولايته ....». [تطهير الجنان ص ٢٩].

«.. وفي مبايعة وتنازل سبط رسول الله ﷺ الحسن بن عليّ بن أبي طالب ﷺ لمعاوية رد بليغ وإلقام حجر في فَم الروافض أعداء الله، والحسن ﷺ من الأئمة

(١) انظر: «من سب الصحابة ومعاوية فأمه هاوية» (ص١٦٦).

المعصومين عندهم الذين لا يجوز الخطأ في حقهم، فلم يا تُرى خالفوه وسموه بمسود وجوه المؤمنين؟! إنه الهوى والضلال والزندقة(١).

وينبغي أن نذكر أنه تعصب قوم لمعاوية فاخترعوا أحاديث في مدحه.

الثاني: أحاديث وروايات صحيحة لكن أهل الباطل – كعادتهم– أخرجوها عن معناها إلى معنى مفاده الطعن في معاوية، وها نحن نذكرها ونذكر شرح العلماء لها: - أرسل النبي ﷺ ابن عباس ﷺ ليطلب له معاوية ﷺ، قال ابن عباس ﷺ: فأتيته وهو يأكل، فقلت: أتيته وهو يأكل، فأرسلني الثانية، فأتيته وهو يأكل، فقلت: أتيته وهو يأكل، فقال: «**لا أشبع الله بطنه**» [صحيح مسلم (٢٦٠٣)].

فليس في الحديث ما يدل على الطعن أبدًا في معاوية ﷺ، وقد يستغل بعض الفرق الضالة من المتسبين والغواة الحمقى المغفلين، هذا الحديث ليتخذوا منه مطعنًا في معاوية ﷺ وليس فيه ما يساعدهم على ذلك كيف وفيه أنه كان كاتب النبي ﷺ؟! ولذلك قال الحافظ ابن عساكر: «إنه أصح ما ورد في فضل معاوية».

فالظاهر أن هذا الدعاء منه ﷺ غير مقصود بل هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نيّة كقوله ﷺ في بعض نسائه: «**عقري حلقك**» و «**تربت يمينك**» ويمكن أن يكون ذلك منه ﷺ بباعث البشرية التي أفصح عنها هو نفسه ﷺ في أحاديث كثيرة متواترة منها حديث عائشة رضى الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئًا ما أصابه هذان؟ قال: «وما ذاك؟» قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: «أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجرا». رواه مسلم [٢٦٠٠] مع الحديث الذي قبله في باب واحد هو: «باب من لعنه النبي ﷺ أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك كان له زكاة وأجرًا ورحمة».

وقد أشار الإمام الذهبي إلى المعنى الثاني فقال: قلت: لعل أن يقال: هذه منقبة

(١) انظر «من سب الصحابة ومعاوية فأمه هاوية» (١٤٨)

لمعاوية لقوله ﷺ: «اللهم من لعنته أو سببته، فاجعل ذلك له زكاة ورحمة». [سير أعلام النبلاء (٩/ ١٢٣)].

ولا نقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً، أما الأول: فلأنه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية أن رسول الله ﷺ يدعوك فتباطأ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يأكل استحى أن يدعوه فجاء فأخبر النبي ﷺ بأنه يأكل، وكذا في المرة الثانية، وحينئذ فسبب الدعاء بفرض أن يراد به حقيقة، أن طول زمن الأكل يدل على الاستكثار منه وهو مذموم على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني وإنما هو للدعاء عليه بكثرة الأكل لا غير، وهي إنما تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة، وكل من لم يضره نقص أخروي لا ينافي الكمال، وأما ثانيًا: فبفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي ﷺ يحتمل أنه ظن في الأمر سعة وأن هذا الأمر ليس فوريًا. [تطهير الجنان واللسان لابن حجر الهيتمي (٢٨، ٢٩)].

وأما ما ورد في صحيح مسلم (٢٤٠٤) من أن معاوية ﷺ قال لسعد بن أبي وقاص ﷺ: ما منعك أن تسبَّ أبا تراب -أي عليّ ﷺ؟ فقال: أما ذكرت ثلاثًا قالهن له رسول الله ﷺ؟ فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حُمر النعم:

سمعت رسول الله ﷺ يقول له وقد خلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي».

وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطينَّ الراية غدًا رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها فقال: «ادعوا لي عليًّا»، فأتي به أرمد -أي به وجع في عينيه- فبصق في عينيه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ عليًّا وفاطمة وحسنًا وحُسينًا، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي».

وحمل هذا وغيره على معنى الخير واجب لأنه قد ثبت أن النبي ﷺ دعا لمعاوية

واتخذه كاتبا للوحي فأي معنى لحمل الحديث على معنى سيئ؟ وكلام الرسول ﷺ لا يتناقض أبدا ولا يمكن لأي مؤمن أن يدعو لسب عليّ ﷺ فكيف بمن هذا حاله من الصحبة والإيمان؟!

يقول الإمام النووي: «قال العلماء: الأحاديث الواردة التي في ظاهرها دخل على صحابي يجب تأويلها. قالوا: ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله فقول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعدا بسبه وإنما سأله عن السبب المانع له من السب، كأنه يقول: هل امتنعت تورعا أو خوفا أو غير ذلك؟ فإن كان تورعًا وإجلالا له عن السب فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر. ولعل سعدًا قد كان في طائفة يسبون فلم يسب معهم وعجز عن الإنكار وأنكر عليهم فسأله هذا السؤال ....». [شرح صحيح مسلم (١٥ / ١٦٢)].

ومثل هذا المعنى هو الصحيح، كيف لا؟ وقد ثبت أن معاوية كان يُعظم عليّا ويعرف قدره ويرسل إليه يسأله في بعض مسائل القضاء ولما جاءه خبر مقتل عليّ ﷺ جعل يبكي فقالت له امرأته: «أتبكيه وقد قاتلته؟ قال: ويحك إنك لا تدرين ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم». [البداية والنهاية (٨ / ١٣٣)].

لكن الخلاف بينهما كان مسألة اجتهاد والأمور مشتبهة جدا كما ذكرنا وكما سيأتي معنا. ويقول الإمام القرطبي: «وأما معاوية فحاشاه من ذلك لما كان عليه من الصحبة والدين وكرم الأخلاق وما يذكر عنه من ذلك فكذب وأصح ما في ذلك قوله لسعد هذا وتأويله ما ذكر عياض وقد كان معاوية معترفا بفضل عليّ وعظيم قدره»[1].

هذا وقد حدَّث عنه من الصحابة: عبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، وجرير، والنعمان بن بشير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ووائل بن حجر، وعبد الله بن الزبير، ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعروة بن الزبير، ومحمد ابن الحنفية، وعيسى بن طلحة، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، في آخرين.

---

(١) انظر: «من سب الصحابة ومعاوية فأمه هاوية» (ص١٣٨).

ذكر بعض أصحاب كتب التراجم والرجال الذين ترجموا لمعاوية ﷺ ولم يذكروه إلا بخير:

البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٣٢٦).

ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٤٠٦).

ابن حبان في الثقات (٣/ ٣٧٣).

ابن جرير الطبري في التاريخ (٣/ ٢٦٠).

ابن قتيبة في المعارف (١٠٢).

الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٢٠٧).

ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/ ٥٥).

ابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٢٠١)، والكامل (٤/ ٥).

ابن الجوزي في المنتظم (٥/ ٣٣٢).

ابن عبد البر في الاستيعاب (١٠/ ١٣٤).

ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٧).

الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ١١٩).

المزي في تهذيب الكمال (٢٨/ ١٧٦).

ابن حجر في الإصابة (٦/ ١٥١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠٧).

ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٢٠)، وفي جامع المسانيد (١١/ ٥٦٨).

ابن العماد في شذرات الذهب (١/ ٦٥).

السيوطي في تاريخ الخلفاء (١٩٤)، ابن دقماق في الجوهر الثمين (٧٣)، وغيرهم كثير»[1].

---

(١) هذا وقد تم هذا الكتاب المبارك دراسة وتحقيقًا، والحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

يصدر حديثا ولأول مرة ....

كسر الشمامة للشيخين كرامة

تصنيف

الشيخ العلامة عمر بن علي السمهودي المدني

المتوفى سنة ١١٧٥ هـ

تحقيق ودراسة

الشيخ أحمد فريد المزيدي

الناشر

دار الحقيقة

للبحث العلمي